مقدم من سعادة الدكتورة فاطمة محمد البلوشي، وزيرة التنمية الاجتماعية
نيابةً عن حكومة مملكة البحرين

توصية اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق رقم 1725(ب)

الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية

جدول المحتويات

أولاً-	**مقدمة**	**3**
	(أ) المبادئ الإرشادية للخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية	**3**
	(ب) نبذة عن الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية	**3**
	(1) توصية اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق 1725(ب)	3
	(2) توصيات اللجنة الوطنية	4
	(ج) وصف الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية	**4**
ثانيًا-	**جهود حكومة البحرين الحالية والمتواصلة**	**6**
	(أ) المصالحة الاجتماعية	**6**
	(1) حملة وحدة واحدة	6
	(2) ورش العمل التعليمية للأطفال	7
	(3) برامج إعادة التأهيل	7
	(4) البرامج المتعلقة بالصحة	7
	(5) البرامج الثقافية	8
	(6) برامج وضعتها وزارة الداخلية	10
	(ب) المصالحة الاقتصادية	**13**
	(1) زيادة الرواتب لتحسين المستوى المعيشي	13
	(2) برنامج الرعاية	13
	(3) صندوق المنظمات غير الحكومية بقيمة 500.000 دولار أمريكي المخصص للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية	14
	(4) مبادرة التسويات المدنية	14
	(5) صندوق التعويضات	15
ثالثًا -	**إنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية**	**16**
	(أ) تكوين اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية	**16**
	(ب) دور اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية	**16**
	(ج) بدأت اللجنة عملها	**17**
رابعًا	**جدول مشاريع اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية**	**18**

أولاً- مقدمة

(أ) المبادئ الإرشادية للخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية

وضعت وزارة التنمية الاجتماعية الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية بناءً على المبادىء الإرشادية التالية:

- يجب أن تكون الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية طويلة الأمد لضمان عدم عودة المشاعر المذهبية في المستقبل وتشجيع التعددية الاجتماعية والدينية التوافقية التي تميز فيها المجتمع البحريني عبر تاريخه؛
- تمت دعوة خبراء دوليين في الوقت المناسب للتأكد من الالتزام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية وتطبيقها في تنفيذ البرامج؛
- تشتمل المصالحة الاجتماعية على خطوتين يمكن اتخاذهما في نفس الوقت: (1) إعطاء جميع الناس صوتاً وتوفير منتديات لهم للتعبير عن مشاعرهم وآرائهم بانفتاح على الجميع وباحترام للجميع، و(2) إيجاد فرص لجميع شرائح المجتمع للتفاعل والتوحد حول المصالح والأهداف المشتركة؛
- تشتمل المصالحة الاقتصادية على تمكين أعضاء المجتمع المدني لكي يكونوا مسؤولين عن نجاحاتهم الاقتصادية وتوفير القدر المناسب من المساعدات المالية الحكومية لمن هم أكثر حاجة إليها؛ و
- سوف تستفيد الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية بشكل كبير من الجهود المشتركة والموحدة التي تبذلها جميع الجهات الحكومية بينما تشتمل على إشراك أعضاء المجتمع المدني في مراحل تنفيذ برامج محددة.

(ب) نبذة عن الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية

(1) توصية اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق 1725(ب)

تنص توصية اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق 1725(ب) على ما يلي:

بصفة عامة، توصي اللجنة حكومة البحرين بضرورة إعداد برنامج للمصالحة الوطنية يتناول مظالم المجموعات التي تعتقد أنها تعاني من الحرمان من المساواة في الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بغية أن تعم الفائدة منها على كافة طوائف الشعب البحريني.

لتنفيذ هذه التوصية، درست وزارة التنمية الاجتماعية، نيابةً عن حكومة البحرين، خيارات مختلفة لتنفيذ خطة مستدامة طويلة الأمد.

(2) توصيات اللجنة الوطنية

تم إنشاء اللجنة الوطنية بموجب توصية اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق رقم 1715 *"بهدف وضع توصيات للمُشرِع للقيام بالتعديلات الملائمة للقوانين القائمة ووضع تشريعات جديدة، تنفيذاً لتوصيات الإصلاح التشريعي، حسبما هو وارد في هذه التوصيات"*. ويرأس اللجنة الوطنية سعادة رئيس مجلس الشورى صالح بن علي الصالح.

وضعت اللجنة الوطنية التوصيات التالية فيما يتعلق بالتوصية رقم 1725(ب): *"ينبغي أن يتناول برنامج المصالحة الوطنية الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والاستعانة بخبرات دولية في هذا الشأن مع مراعاة مبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الدستورية"*. تم اتخاذ هذا القرار بتاريخ 24 يناير 2012م وتم الإعلان عنه في حديث بتاريخ 2 فبراير 2012م.

لقد درست وزارة التنمية الاجتماعية بحرص أيضًا الملاحظات والتوصيات التي قدمتها اللجنة الوطنية أثناء قيامها بإعداد الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية.

(ج) وصف الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية

قامت حكومة مملكة البحرين منذ أحداث فبراير/مارس 2011 المؤسفة، وفي بعض الأحيان قبل وضع توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، بتنفيذ عدد من المشاريع والبرامج الأساسية المخصصة لرعاية المصالحة الوطنية الاجتماعية والاقتصادية. ويحتوي القسم "ثانيًا" أدناه على وصف للجهود السابقة والحالية التي تبذها حكومة مملكة البحرين.

كذلك استمرت حكومة مملكة البحرين في دراسة وتوسعة البرامج والمشاريع الهادفة للمصالحة الاقتصادية والاجتماعية التي سوف يتم تنفيذها في الأسابيع والأشهر القادمة بمساعدة من الجهات الحكومية المعنية. ويحتوي القسم "رابعًا" على جدول بجميع المشاريع التي تعمل حكومة البحرين حاليًا على وضعها. وقد تم توزيع المشاريع المذكورة أدناه على جهة أو جهات حكومية محددة تملك الخبرات والصلاحيات المطلوبة لتنفيذ كل مشروع بكفاءة.

في ضوء العدد الكبير والنامي من المشاريع والبرامج الهادفة للمصالحة الاقتصادية والاجتماعية للتأكد من اعتماد منهجية متواصلة ومتناسقة لتنفيذ الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية، قررت حكومة البحرين إنشاء لجنة المصالحة الوطنية الاجتماعية والاقتصادية للإشراف على مرحلة التنفيذ، وتوفير التوجيه والتأكد من تحليل ومراجعة كل مشروع بدقة والقيام بعد التنفيذ بتقييم مدى نجاح كل مشروع وتحديد مجالات التحسن للمشاريع والبرامج المستقبلية المشابحة كما هو مبين في القسم "ثالثًا".

<u>الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية هي خطة طويلة الأمد سوف يستمر تطويرها تحت إشراف اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية</u>.

ثانيًا – جهود حكومة البحرين الحالية والمتواصلة

(أ) المصالحة الاجتماعية

(1) حملة وحدة واحدة

في 1 ديسمبر 2011، تم اختيار اسم **وحدة** لحملة هدفها الاستراتيجي الرئيسي هو تعزيز الشعور الوطني والتعايش ووحدة الصف بين المواطنين البحرينيين. كما تم تصميم شعار رمزي أيضًا باستخدام رموز فقاعات كلامية تتجمع لتشكل خريطة البحرين. ويهدف هذا إلى إيصال الفكرة بأنه على الرغم من الفروقات بين أبناء الشعب البحريني، فإنهم يتجمعون معًا للدعوة إلى الوحدة. وقد تم تصميم الفقاعات الكلامية بشكل عصري وبهيج لتمثيل رموز أيقونات كلامية مستخدمة في مواقع التواصل الاجتماعي التي تجتذب شباب البحرين. كما أن هذه الفقاعات الكلامية تشبه أيضًا حرف "و"، الحرف الأول من كلمة "وحدة". وتمثل الأحجام والظلال المختلفة باللون الأحمر مدى تنوع المجتمع البحريني ووحدته تحت لواء واحد.

تتألف خطة عمل "حملة وحدة واحدة" من أربع مراحل. بدأ تنفيذ الوحدة الأولى في 16 ديسمبر 2011، في عيد استقلال البحرين. واشتملت على مهرجان بدخول مجاني أقيم في حديقة وتضمن عدة فعاليات لجميع الفئات العمرية.

تم تنفيذ حملة إعلامية كبيرة للترويج لهذه المرحلة الأولى: إعلانات ظهرت على لوحات الإعلانات في الشوارع، وفي الصحف، وعلى تلفزيون البحرين، وخلال الإعلانات التجارية في الإذاعة، وعلى مواقع التواصل الاجتماعي، وكانت تلك الإعلانات تظهر يوميًا وتدعو الجمهور للمشاركة في المهرجان. وكانت الفلسفة التي قامت عليها المرحلة الأولى تتمثل في تعريف الجمهور بالحملة خلال فعالية بسيطة وبهيجة وعائلية. وكما يظهر في الجدول في القسم "رابعًا"، سوف تضم المرحلة الثانية من الحملة مشاركين في أنشطة تتركز على الفنون والمشاريع التعليمية. وتشجع المرحلة الثالثة على إنشاء مشاريع تجارية واجتماعية بالتعاون مع المجالس البلدية المنتخبة. وأخيرًا، يتم تخصيص المرحلة الرابعة لمشاركة المجتمع المدني مع مسؤولين منتخبين وممثلين عن الحكومة.

(2) ورش العمل التعليمية للأطفال

في تنفيذ التوصية 1725(أ)، "*وضع برامج تعليمية وتربوية في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية لتشجيع التسامح الديني والسياسي والأشكال الأخرى من التسامح، علاوة على تعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون*"، تقوم وزارة التربية والتعليم بتنسيق الجهود مع عدد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية والهيئات المتخصصة لتحديث المناهج وطرح برامج تدريبية جديدة للمدرسين والطلبة.

لهذا الغرض، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين مجلس التعليم الدولي بمنظمة اليونسكو وبين وزارة التربية والتعليم في 17 يناير 2012 تتيح للوزارة تلقي المساعدة والمشورة من اليونسكو حول إصلاحاتها للمناهج المدرسية.

لقد سبق وأن عقدت وزارة التربية والتعليم ورش عمل مختلفة حول حقوق الإنسان للأطفال في ديسمبر 2010، بما في ذلك ورشة عمل بعنوان "مجموعة ألعاب لحقوق الإنسان" أشرفت عليها الشبكة العربية للمواطنة وحقوق الإنسان في الفترة 26-29 ديسمبر 2011.

بدءًا من فبراير 2012، تنوي وزارة التربية والتعليم التعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لطرح برنامج تدريب مكثف للمعلمين حول تعليم حقوق الإنسان.

وضعت وزارة التربية والتعليم برامج تدريب أخرى، منها برنامج تدريب للأطفال. وتشمل هذه البرامج ما يلي:

- ورشة عمل بعنوان "مجموعة ألعاب لحقوق الإنسان" لمائتين من الكشافة الفتيات؛
- أربع ورش عمل حول "الفروقات"؛ و
- ورشتا عمل حول "التعامل مع الآخر" و"قيمة الحوار".

(3) برامج إعادة التأهيل

قامت وزارة شؤون البلديات ووزارة الأشغال بتنفيذ عدد من برامج إعادة التأهيل وعنصر تطوعي. ويتعلق هذا البرنامج بشكل رئيسي بالمنازل المتضررة والمباني الآيلة للسقوط في القرى البحرينية.

(4) البرامج المتعلقة بالصحة

قامت وزارة الصحة بوضع مبادرة الحافلة المدرسية الصحية والتي تهدف إلى تشجيع الطلاب على النظام وتعليمهم القواعد الأساسية للحياة الصحية. كما تشتمل الحافلة المدرسية الصحية على أجهزة لتشجيع الرياضة والنشاط البدني. ولكن من

المؤسف أن أنشطة برنامج الحافلة المدرسية الصحية قد توقفت بسبب الأحداث. وقد تم استئنافها الآن، وهي تهدف أيضًا إلى إعادة ثقة الناس بنظام الصحة العامة في البحرين. كما أن المبادرة سوف تستهدف الآن أيضًا الشباب البحريني في محاولة لإبعادهم عن العنف في الشوارع.

(5) البرامج الثقافية

تاء الشباب

استضافت وزارة الثقافة منذ العام 2009 سلسلة من الأحداث الثقافية لإيجاد حركة ثقافية شبابية في عدد من المجالات تشمل القراءة، والهندسة المعمارية، والإعلام، والفنون، والكتابة الإبداعية.

في العام 2009، شارك في برنامج تاء الشباب حوالي 150 شابًا وشابة في مجموعة من المشاريع. وقد ارتفع عدد المشاركين إلى حوالي 400 شابًا وشابة في العامين 2010 و2011. وبالإضافة إلى الفعاليات التي تقام في البحرين، نظم برنامج تاء الشباب أيضًا وفودًا شبابية للمشاركة في الفعاليات الثقافية في الخارج ومنها معرض شنغهاي، ومهرجان بينالي البندقية، وبعض المنتديات الإعلامية للشباب في مصر والكويت.

البرنامج مصمم خصيصًا لطلبة الجامعات والخريجين الجدد من جميع التخصصات. ومن المؤمل والمتوقع أن يستمر هذا البرنامج في استقطاب مشاركات الشباب في الفنون وصقل مواهبهم وتزويدهم بالخبرات والمعارف اللازمة لتمكينهم من المساهمة الفعالة والمتميزة في سوق العمل، بينما يجمع بين الشباب من جميع التخصصات في حبهم المشترك للفن والثقافة. وفي بعض الحالات، أدى برنامج تاء الشباب إلى إيجاد فرص عمل جديدة للشباب في الإعلام والفنون والثقافة.

أحب قريتي، أحب وطني

قدمت وزارة الثقافة هذا المشروع في العام 2009 لتسهيل التواصل والتفاعل بين الأطفال من مختلف قرى ومدن البحرين. ويركز البرنامج على تجديد المباني القديمة وتجميل القرى بهدف إيجاد بيئات ثقافية ترعى حب البحرين المشترك لجميع البحرينيين وتطور خصائصها الجمالية الفريدة. ويدخل البرنامج عامه الرابع في 2012، حيث سبق تنفيذه في حلة عبد الصالح، والمالكية، وعراد.

يشتمل هذا البرنامج على جالب حظ اسمه "نخول" يعطي الدروس ويقوم بالأنشطة في القرى التي تشجع على الوحدة الاجتماعية خلال فعاليات صيف البحرين.

يحقق هذا البرنامج منفعتين، الأولى أنه يعزز روح الانتماء والاعتزاز بالتراث البحريني، والثاني أنه يشجع على التعاون بين المجتمعات في تطوير مشروع مشترك.

مشروع طريق اللؤلؤ

بدأ العمل على مشروع "طريق اللؤلؤ" تحت إشراف وزارة الثقافة، وسوف يؤدي إلى تقديم طلب إلى منظمة اليونسكو لموقع تراث عالمي جديد. وتنص الخطة على إعادة إحياء "سوق القيصرية"، بالإضافة إلى تجديد "بيت النوخذة" وعدد من المنازل والمباني التقليدية الأخرى. وسوف يفتح طريق اللؤلؤ بعد اكتماله أمام أي زائر يرغب في معرفة المزيد عن اللؤلؤ وتأثيره على بلادنا.

الغرض من هذا المشروع هو تعزيز المكانة الخاصة للآلئ البحرين في عقول المواطنين والسياح على حد سواء، والترويج للبعد الثقافي لصناعة اللؤلؤ البحرينية، وبالتالي الترويج لهوية مشتركة لأصول جميع البحرينيين. وتأمل وزارة الثقافة تجديد الاهتمام بالمهن والأعمال التقليدية المتعلقة بصناعة اللؤلؤ.

تنوي وزارة الثقافة الحصول على مشاركة المجتمع والشباب عند إنشاء طريق اللؤلؤ في مدينة المحرق، كوسيلة لتعزيز وإحياء الخصاص الفريدة للهوية البحرينية الأصيلة. وقد تم اختيار مدينة المحرق القديمة لموقع طريق اللؤلؤ حيث إن مبانيها التاريخية القديمة تتناسب مع فكرة وأهداف المشروع. وسوف تواصل وزارة الثقافة العمل على تنفيذ الخطة العلمية لتجديد المباني التاريخية والاستثمار في تدريب المواطنين البحرينيين للمشروع.

مصنع بني جمرة للنسيج

يهدف هذا المشروع إلى إبراز صناعة اللؤلؤ التقليدية في قرية بني جمرة لإحياء هذه المهنة وأعمال الحياكة اليدوية. وبني جمرة هي القرية الوحيدة التي لا تزال تمارس الحياكة بالطريقة التقليدية اليدوية.

تأمل الوزارة من خلال إحياء هذه الصناعة الفريدة والتقليدية تحسين مستوى معيشة العمال في هذه القرية ومشاركة جميع البحرينيين في تقدير هذا العمل التقليدي. وسوف يشكل أطفال البحرين أهمية خاصة لهذا البرنامج ولرسم البعد الاجتماعي الذي يجب أن يكون موجودًا بين الحائكين وبين عامة الناس. وترى الوزارة في هذا البرنامج نقطة انطلاق لحماية وتشجيع عدد من المهن التقليدية المرتبطة بتراث البحرين.

لقد وقعت وزارة الثقافة عقد استئجار الأرض من الوقف الجعفري لبناء مصنع النسيج في بني جمرة، وتم الانتهاء من وضع الرسومات الأولية.

(6) برامج وضعتها وزارة الداخلية

تعليم مهارات مقاومة المخدرات

طورت وزارة الداخلية برنامجًا باسم "برنامج تعليم مهارات مقاومة المخدرات" للتعامل مع العنف والإدمان على المخدرات. ويهدف هذا البرنامج إلى تدريب الشباب على تفادي المشاكل التي تنتج عن العنف والإدمان. وهو مصمم لمساعدة الأطفال على اتخاذ قرارات واثقة حول هذه المواضيع في حياتهم. ويهدف البرنامج بذلك إلى تحسين الوحدة الوطنية والإخاء بين المواطنين (حيث إن العنف والإدمان يؤثران سلبًا على الوحدة الوطنية والإخاء).

تم تدريب 24 من رجال شرطة المجتمع على مدى أسبوعين لدى منظمة أمريكية غير حكومية تدعى "المنظمة الأمريكية لمواجهة العنف والإدمان والجريمة". وقد جاءت هذه المنظمة إلى البحرين ببرنامج تم تطويره أصلاً في العام 1983 بواسطة منظمة أمريكية أخرى تدعى منظمة تعليم مهارات مقاومة المخدرات .D.A.R.E. وبعد اجتماعات عقدت بين وزارة الداخلية والمنظمة الأمريكية لمواجهة العنف والإدمان والجريمة، وقعت الوزارة مذكرة تفاهم مع منظمة تعليم مهارات مقاومة المخدرات تسمح بالتعاون المستقبلي فيما بينهما لتضمين هذا البرنامج في نظام التعليم البحريني.

بعد تدريب الدفعة الأولى من رجال شرطة المجتمع، بدأ تطبيق برنامج التدريب على طلاب المدارس الابتدائية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم. وقد تم وضع هذه البرامج بناءً على البرنامج الأصلي للمنظمة الأمريكية بما يتناسب مع ثقافة البحرين ومبادئها. وقد وافقت المنظمة الأمريكية على هذه التغييرات قبل بدء التنفيذ.

يقسم هذا البرنامج إلى قسمين. القسم الأول يتناول المبادىء الأساسية لمحاربة العنف والإدمان، بينما يشتمل القسم الثاني على الدروس العملية والأعمال الإرشادية. ويؤدي البرنامج بشكل غير مباشر إلى تحسين فهم الطلبة لدور رجال الشرطة في المجتمع حيث يشتمل على قدر كبير من التفاعل بين الطلبة وبين رجال الشرطة بشكل قد لا يكون متاحًا لولا ذلك. ويصبح في النهاية رجل الشرطة المشرف على التدريب كاتم أسرار ومعلم للطلبة في المسائل التي تشكل موضوع البرنامج.

شارك في هذا البرنامج حتى الآن 9254 طالبًا من 23 مدرسة من جميع أنحاء البحرين. ويبين الجدول الأرقام الأساسية لبرنامج تعليم مهارات مقاومة المخدرات في البحرين:

	2011-2010	2012-2011	
الفصل الدراسي	الفصل الثاني	الفصل الأول	الفصل الثاني
عدد المدارس	6	23	50
عدد المسؤولين	7	23	50
عدد الصفوف	109	322	700
عدد الدورات	744	2576	5600
عدد الطلاب	2580	9660	*21000

*21000 طالب يمثلون 17% من مجموع عدد الطلاب في البحرين والبالغ 125000 طالب.

الخطوات المستقبلية:

- سوف تسعى وزارة الداخلية إلى الحصول على اعتراف مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة.
- سوف يتم إنشاء برنامج بأهداف مشابهة لطلبة الجامعات.
- سوف يتم إنشاء مركز تدريب في البحرين.
- سوف يتم تقديم ورقة عمل حول البرنامج خلال الاجتماع القادم لمجلس التعاون لدول الخليج العربية.
- سوف تتم توسعة البرنامج ليشمل جميع المدارس في البحرين (بما في ذلك المدارس الخاصة).
- سوف تتم ترجمة برنامج التدريب إلى اللغة العربية لإتاحة تدريب منسوبي شرطة المجتمع لبعضهم البعض بسهولة أكبر.

المخيم الصيفي

برنامج إنشاء المخيم الصيفي مشروع مشترك بين وزارة الداخلية ممثلة بالأكاديمية الملكية للشرطة وبين تمكين. والغرض من البرنامج هو تحفيز حس المواطنة لدى الأطفال وتنمية قدراتهم العقلية والجسدية والنفسية وتوجيه طاقاتهم نحو تحسين أنفسهم ومجتمعهم وأسرتهم وبلدهم.

هذا البرنامج مشمول في رؤية البحرين حتى العام 2030 حيث يستهدف الأطفال من سن 12 إلى 17 سنة، وهي الشريحة العمرية التي تحتاج إلى أكبر قدر ممكن من الحماية من الجريمة وأشكال الاعتراض الأخرى. ومن خلال تضمين هذه الفئة العمرية، تهدف حكومة البحرين إلى غرس قيم رؤية البحرين حتى العام 2030 في جيل الشباب الأصغر سناً بحيث يحتفظون بتلك القيم بعد بلوغهم سن الرشد.

يتم تنفيذ البرنامج لمدة أسبوعين تقريبًا في الصيف في كل محافظة (العاصمة، والمحرق، والجنوبية، والشمالية، والوسطى) ويضم حوالي 300 مشارك. كما يشمل البرنامج تشكيلة من المحاضرات والرحلات الميدانية والزيارات، والرياضة، وفعاليات خدمة المجتمع. وقد تخلل البرنامج في العام 2011 عدد من المحاضرات، ورحلات وزيارات ميدانية، وألعاب رياضية، وأنشطة خدمة مجتمع.

(ب) المصالحة الاقتصادية

(1) زيادة الرواتب لتحسين المستوى المعيشي

طبقت حكومة البحرين سياسة لزيادة الحد الأدنى للأجور وضمان التعويض عن زيادة تكلفة المعيشة وتحسين مستويات المعيشة.

صدر المرسوم رقم 31 في 20 سبتمبر 2011 لتعديل نصوص المرسوم رقم 9 لعام 2011. وقد قدر المرسوم رقم 31 إيرادات الدولة للعامين 2011 و2012 وحدد كيف يتوجب أن يتم توزيعها. وتم تخصيص ميزانية بقيمة 291.600.000 دينار بحريني لزيادة رواتب القطاع الخاص، وزيادة البدلات لتحسين مستوى المعيشة، وزيادة معاشات تقاعد الموظفين الحكوميين المتقاعدين.

صدر المرسومان 54 و55 لعام 2011 لمراجعة سلم الرواتب في ديوان الخدمة المدنية ووضع علاوة لتحسين مستوى المعيشة. وقد تمت زيادة الحد الأدنى للأجور بديوان الخدمة المدنية بشكل سنوي مستمر وثابت منذ العام 2001. ووضع هذان المرسومان زيادة في الراتب الأساسي بنسبة 15% لجميع الموظفين الحاليين بديوان الخدمة المدنية. وبالإضافة إلى ذلك أعطت منحًا تتراوح ما بين 50 إلى 60 دينار بحريني لكل موظف في القطاع العام وللعسكريين الحاليين لتحسين مستوى معيشتهم. كما حصل متقاعدو القطاعين العام والخاص والعسكريون المتقاعدون على علاوة إضافية قدرها 75 دينار بحريني.

بلغت القيمة الإجمالية لهذه التدابير 199.000.000 دينار بحريني، واستفاد من هذا التغيير في السياسة حوالي 35.000 موظف.

(2) برنامج الرعاية

تقوم حكومة البحرين بتنفيذ عدد من برامج التحويلات النقدية للمساعدات الاجتماعية التي تستهدف فئات يسهل تحديدها من الأسر المعرضة للمخاطر، مثل المعوقين، وكبار السن، والذين يعانون من أمراض مزمنة، والنساء الأرامل، والمطلقات، والأيتام و/أو الفقراء. ونتيجة للتكلفة المتزايدة لبرامج التحويلات النقدية للمساعدات الاجتماعية والحاجة إلى تحديد أهداف أفضل لها، طلبت حكومة البحرين من البنك الدولي إجراء تقييم لبرامج المساعدات الاجتماعية هذه، وتوفير الإرشاد حول كيفية تحسين الأثر الاجتماعي للبرنامج إلى المستوى الأمثل (**تقرير البنك الدولي**).

وجد البنك الدولي أن مستويات المنافع المختلفة لهذه البرامج محدودة، وتسهم فقط بنسبة 0.7% من دخل الأسرة. وكما هو الحال في معظم الدول حول العالم، شهدت البحرين أيضًا زيادة حادة في أسعار المواد الغذائية خلال الفترة من العام 2006 إلى العام 2008. وللتخفيف من تأثير الارتفاع في أسعار المواد الغذائية، وضعت الحكومة برنامجًا مؤقتًا للتحويلات النقدية في العام 2008 يستهدف عمومًا الأسر ذات الدخل المنخفض والدخل المتوسط المنخفض. وفي العام 2009، تم تمديد البرنامج حتى العام 2010. وقد أصبح البرنامج الآن يشهد إقبالاً كبيرًا وتجري مناقشات حاليًا لتمديده حتى نهاية العام 2012. كما اتسعت تغطية البرنامج بشكل كبير خلال فترة زمنية قصيرة، ليصل اليوم إلى حوالي 82% من جميع الأسر البحرينية وبتكلفة قدرها حوالي 54.46 مليون دينار بحريني. وبلغ متوسط قيمة الحوالة لكل أسرة حوالي 600 دينار بحريني في السنة.

تم وضع الطريقة المعتمدة في تقرير البنك الدولي لتقييم تأثير برنامج التحويلات النقدية (وغيره من البرامج) على أساس حساب معدل العائد الاجتماعي. ويعرف معدل العائد الاجتماعي بالزيادة في الرعاية الاجتماعية لكل دينار يتم إنفاقه على البرنامج. ويعتمد معدل العائد الاجتماعي على أنواع الأسر التي تتلقى التحويلات النقدية. وبشكل عام، كلما كانت المنافع التي تسدد للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط المنخفض أكبر، كلما كان معدل العائد الاجتماعي الذي يحققه البرنامج أعلى، وكلما كان تأثيره على تحسين الرعاية للأسر أكبر.

بناءً على هذه الطريقة، كانت النتيجة الرئيسية للدراسة أن برامج التحويلات النقدية شاملة برنامج التحويلات النقدية الذي بدأ العمل به مؤخرًا تحقق عمومًا معدلات عوائد اجتماعية منخفضة. والسبب الرئيسي لهذه النتيجة هو أن البرامج بتصميمها الحالي كانت تولي قدرًا غير كافٍ من الاهتمام للمؤشرات على مستوى الأسرة مثل حجم الأسرة، وبالتالي تتضاءل قدرة البرامج على تحسين رعاية الأسرة. ولم تكن أهداف البرنامج موضوعة بشكل جيد حيث إنها كانت تصل إلى جميع الأسر البحرينية تقريبًا. ولهذا كانت هناك أسباب وجيهة تدعو لإصلاح برنامج التحويلات النقدية.

لذلك وضع البنك الدولي المقترحات التالية والتي تمت الموافقة عليها. ويشتمل برنامج التحويلات النقدي المعدل الذي اقترحه البنك الدولي على ثلاث خصائص هامة هي:

- أولاً، يجمع البرنامج بين برنامج الرعاية الاجتماعية الذي تنفذه الوزارة وبرنامج التحويلات النقدية والذي سوف تصبح تكلفته الآن 87 مليون دينار بحريني في السنة (يشار إليه ببرنامج التحويلات النقدية المتكامل).
- ثانيًا، تم تعديل مستويات المنافع للأسر باستخدام مقاييس معادلة الراشدين. وتأخذ مقاييس معادلة الراشدين في الحسبان حقيقة أن الأسر الكبيرة تستفيد من وفورات الحجم الكبير، ما يؤدي إلى بعض الوفورات في الإنفاق.
- ثالثًا، تم تصميم برنامج الإصلاح بحيث يحافظ على حافز العمل، ما يضمن عدم فقدان المستفيدين لمنافعهم بالكامل عندما يكسبون دينارًا إضافيًا في السوق، (تتناقص المنافع تدريجيًا، على عكس النظام المتبع حاليًا والذي يؤدي إلى إيقاف دفع منافع البرنامج بالكامل حتى عند كسب دينار واحد إضافي من الدخل في السوق). ويضمن نظام

الدفعات المتناقصة هذا أن لا يصبح المستفيدون معتمدين بشكل دائم على الإعانات النقدية والخروج من البرنامج عندما تتاح لهم فرص لكسب الدخل.

يحقق نظام الإصلاح المقترح معدلات اجتماعية تزيد عن 90% مقارنة بحوالي 8.5% تحققها برامج التحويلات النقدية الحالية في البحرين. كذلك، يؤدي البرنامج إلى تأثير ملحوظ على خفض الفقر: تتراجع نسبة الأسر من فئة الدخل المنخفض من 16.2% بدون البرنامج إلى 3.4% عند تنفيذ برنامج التحويلات النقدية المتكامل بعد إصلاحه.

سوف يبدأ تنفيذ البرنامج المعدل في منتصف شهر مارس 2012.

(3) صندوق المنظمات غير الحكومية بقيمة 500.000 دولار أمريكي المخصص للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية

أنشأة وزارة التنمية الاجتماعية في العام 2006 صندوقًا للمنظمات غير الحكومية كوسيلة لتطوير طرق جديدة لتوفير المنح المالية القائمة على أساس توفير الدعم المالي لمشاريع التنمية التي تنفذها أو تخطط لها المنظمات غير الحكومية. وقد انتقلت سياسة تقديم المنح من مجرد إعطاء إعانات ومساعدات مالية للمنظمات غير الحكومية لتصبح تقديم دعم مالي للمشاريع التي تحقق قيمة حقيقية وملموسة لتنمية المجتمع.

أنشأة وزارة التنمية الاجتماعية صندوق المنظمات غير الحكومية لإدارة عدة برامج منها برنامج المنح القائم على مبدأ الشراكة الاجتماعية.

يتألف الصندوق من ممثلين عن وزارة التنمية الاجتماعية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، ووزارة الشؤون الإسلامية، وثلاثة أعضاء يمثلون البنوك الوطنية، وثلاثة أعضاء يمثلون الشركات الوطنية. ويضع مجلس إدارة الصندوق السياسات العامة ويتابع تنفيذ برنامج المنح المالية.

<u>في فبراير 2012، قرر مجلس إدارة الصندوق تخصيص نصف ميزانيته للعام 2012 لمشاريع المنظمات غير الحكومية التي تستهدف المصالحة الاجتماعية والاقتصادية.</u>

(4) مبادرة التسويات المدنية

قامت وزارة العدل بتنفيذ مبادرة جديدة لتسريع إجراءات التعويض على ضحايا أحداث العام 2011 دون الإضرار بحقوقهم التي يكفلها القانون. وتتيح مبادرة التسويات المدنية سداد التعويضات المتفق عليها لأسر الضحايا المتوفين المذكورين في تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، والأفراد الذين يعانون من إصابات جسدية، وأي فرد آخر صاحب مطالبة

(مثل مطالبات التعويض عن أضرار الممتلكات) ترى وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف أنها مطالبة صحيحة، بعد التشاور مع السلطات الأخرى.

بالموافقة على التسوية بموجب مبادرة التسويات المدنية، يتنازل الأفراد المستحقون عن حقوقهم في تقديم دعاوى تعويضات أمام المحاكم. وهذا الاتفاق رضائي بالكامل، ويحتفظ كل من يختار قبول تسوية بموجب مبادرة التسويات المدنية بحقه في المطالبة بالتعويض في المحكمة. كذلك فإن قبول التسوية لا يعني تحميل أي مسؤولية جنائية أو يعفي من أي ادعاءات جنائية.

عند إنشاء لجنة لمبادرة التسوية المدنية، يقدم الراغبون في التسوية طلباتهم إلى اللجنة مع إرفاق المستندات اللازمة. وبعد مراجعة الطلب والتشاور مع السلطات المعنية، تقدر اللجنة قيمة الأضرار القابلة للتعويض التي يحق لمقدم المطالبة الحصول عليها، بناءً على القواعد الإجرائية للمحكمة المدنية. ويجوز لمقدم المطالبة قبول هذا العرض أو رفضه.

(5) صندوق التعويضات

صدر المرسوم رقم 13 بتاريخ 26 يناير 2012 بإنشاء صندوق وطني للتعويضات للضحايا تشرف عليه لجنة جديدة تتألف من خمسة أعضاء يعينهم المجلس الأعلى للقضاء. وتتلقى هذه اللجنة طلبات التعويض وتنظر فيها شرط صدور حكم من محكمة الجنايات بأن مقدم الطلب قد تعرض لأذى. ويحق للجنة تقديم أي شكل من أشكال التعويضات تراه مناسبًا. ويجوز لها بذلك تقديم تعويض مالي، أو الأمر بتقديم اعتذار للضحية، أو طلب اتخاذ خطوات من الجهة المعنية لضمان عدم تكرار الإساءة مرة أخرى.

تم إعداد المرسوم وفقًا لأفضل الممارسات الدولية الخاصة بصناديق تعويض الضحايا حول العالم ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في التعويض لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان الدولية والانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني.

ثالثًا - إنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية

قررت مجموعة العمل برئاسة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، نائب رئيس الوزراء للجان الوزارية إنشاء اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية.

(أ) تكوين اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية

تتألف اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية من سبعة أعضاء، ويرأسها ممثل عن وزارة التنمية الاجتماعية وهي الوزارة المسؤولة عن تنفيذ الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية. ويمثل شخص واحد كل من الوزارات التالية في اللجنة: وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الثقافة، وزارة الإسكان، وزارة الأشغال، والمؤسسة العامة للشباب والرياضة.

تقوم اللجنة بتعيين أمين لها يتولى مسؤولية الإشراف اليومي على المشاريع المختلفة التي تكون اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية مسؤولةً عن تنفيذها.

يجوز للجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية دعوة أي وزارة أخرى للمشاركة في أعمالها بصفة دائمة أو مؤقتة.

(ب) دور اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية

تشرف اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية وتتابع تنفيذ المشاريع المشمولة في الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية، ويتمثل دورها في عقد اجتماعات دورية والتنسيق (من خلال أمينها) مع كل وزارة مكلفة بتنفيذ أي مشروع للحصول على تقارير دورية حول سير العمل ووضع التوصيات لضمان التنفيذ الفعال.

تحصل اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية على تقرير من كل وزارة معنية بعد تنفيذ أي مشروع يبين تحليل منافع المشروع وأي نقاط قوة ونقاط ضعف تمت ملاحظتها في التنفيذ وذلك لضمان تحسين المشاريع المستقبلية بناءً على التجارب السابقة.

تتولى اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية أيضًا مسؤولية مراجعة واعتماد جميع البرامج الهادفة إلى المصالحة الاجتماعية والاقتصادية التي تقترحها أي هيئة حكومية لضمان توحيد الجهود والتنسيق ومنع أي تداخل وضياع للأموال العامة. وعند الحاجة، تقترح اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية أيضًا المشاركة مع خبراء أجانب للمساعدة في تنفيذ المشاريع.

يتم اتخاذ قرارات اللجنة وإعداد توصياتها بالأغلبية البسيطة.

تقدم اللجنة تقريرًا شهريًا إلى مجلس الوزراء حول تنفيذ وسير أعمال الخطة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية.

(ج) بدأت اللجنة عملها

عقدت اللجنة أول اجتماع لها في 26 فبراير 2012 في مكاتب وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث قام الأعضاء بمراجعة البرامج الحالية، واتفقوا على الاجتماع مرة كل أسبوع، كما قرروا بدء عملهم على إعداد دراسة وطنية للتعرف بدقة على الجهات المسؤولة عن تحقيق احتياجات المصالحة الاقتصادية والاجتماعية.

رابعًا- جدول مشاريع اللجنة الوطنية للمصالحة الاجتماعية والاقتصادية